الأمم المتحدة

S/2015/598



Distr.: General
5 August 2015
Arabic
Original: English

رسالة مؤرخة ٥ آب/أغسطس ٢٠١٥ وموجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن

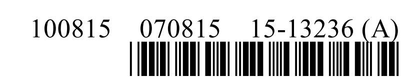
إلحاقا بتقريري الأحدث المقدم إلى مجلس الأمن بشأن تنفيذ القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) (S/2015/475)، يشرفني أن أطلب إلى المجلس بموجب هذه الرسالة أن ينظر في تجديد ولاية قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان (اليونيفيل)، التي من المقرر أن تنتهي في ٣١ آب/أغسطس ٢٠١٥. وفي رسالة مؤرخة ١٤ تموز/يوليه ٢٠١٥، موجهة إليّ من وزير الخارجية والمغتربين في لبنان، طلب الوزير أن يمدّد المجلس ولاية اليونيفيل لفترة أخرى مدها سنة واحدة، دونما تعديل.

وتواصل اليونيفيل الاضطلاع بدور حيوي في ضمان إحلال السلام والاستقرار في جنوب لبنان، وكذلك في كفالة احترام كل من لبنان وإسرائيل للخط الأزرق احتراما تاما. وفي أعقاب الخرق الخطير لوقف الأعمال العدائية الذي جرى يوم ٢٨ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥، حوفظ على الهدوء والاستقرار في منطقة عمليات اليونيفيل وعلى طول الخط الأزرق. ومع ذلك، فقد أسهمت الخطابة النارية في كل من اسرائيل ولبنان في استمرار حالة التوتر وأبرزت مخاطر الحسابات الخاطئة.

وفي هذا السياق، ووفقا للولاية المنوطة بها، تواصل اليونيفيل مراقبة وقف الأعمال العدائية ومساعدة القوات المسلحة اللبنانية في اتخاذ خطوات نحو إنشاء منطقة بين الخط الأزرق ونهر الليطاني خالية من أي عناصر مسلحة وأي عتاد وأسلحة غير مرخص لها. وتواصل اليونيفيل العمل مع الطرفين لتسوية المسألة المعلقة المتصلة بالجزء الشمالي من قرية الغجر، وما زالت ترصد جميع انتهاكات القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) في المجالين البري والجوي، وتبلِّغ عنها. كما تتخذ اليونيفيل كل ما يلزم من تدابير، ضمن حدود قدراتها، لضمان درء استخدام منطقة عملياتها في شن أي نشاط عدائي، أيا كان نوعه.



100815 070815 15-13236 (A)



وتواصل فرقة العمل البحرية التابعة لليونيفيل الاضطلاع بولايتها المزدوجة المتمثلة في القيام بعمليات الاعتراض البحرية في منطقة العمليات البحرية وتدريب أفراد القوات البحرية اللبنانية.

وتتواصل الجهود لضمان الأخذ بنهج شامل في تنفيذ القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦)، تتوحد في ظله الجهود التي تبذلها اليونيفيل، ومكتب منسق الأمم المتحدة الخاص لشؤون لبنان، وفريق الأمم المتحدة القِطري، ولزيادة إشراك الحكومة اللبنانية في تنفيذ ذلك القرار، ولتعزيز قدرات القوات المسلحة اللبنانية. ويقصد بهذا العنصر الأخير تيسير اضطلاع القوات المسلحة اللبنانية بشكل تدريجي بمهام السيطرة الأمنية الفعالة والمستدامة في منطقة عمليات اليونيفيل وفي المياه الإقليمية اللبنانية، باعتبار ذلك عنصرا رئيسيا لدعم التحرك صوب تحقيق وقف دائم لإطلاق النار.

ولا يزال التعاون بين اليونيفيل والقوات المسلحة اللبنانية في البر والبحر ضرورياً من أجل تنفيذ ولاية اليونيفيل. ومع أنه تم نقل بعض الوحدات التابعة للقوات المسلحة اللبنانية بشكل مؤقت من القطاع الجنوبي من نهر الليطاني إلى مناطق أخرى في البلد، فإن اليونيفيل والقوات المسلحة اللبنانية مستمرتان في إجراء كثير من أنشطة العمليات المنسقة بينهما.

وإنني أشدد على الدعوة إلى زيادة الدعم الدولي للقوات المسلحة اللبنانية، استجابةً لخطة تنمية قدرات تلك القوات، وكذلك في إطار مجموعة الدعم الدولية للبنان، بما في ذلك في سياق الحوار الاستراتيجي بين القوات واليونيفيل.

وبفضل ترتيبات الاتصال والتنسيق الراسخة التي وضعتها اليونيفيل والأطراف المعنية، بما في ذلك الآلية الثلاثية، تيسّر تنفيذ تدابير بنّاءة وعملية. وتواصل اليونيفيل تعزيز جهودها في العمل على إيجاد ترتيبات عملية على الأرض وتعزيز التفاهم بين القوات المسلحة اللبنانية وجيش الدفاع الإسرائيلي بغرض زيادة استقرار الحالة على امتداد الخط الأزرق وبناء جو من الثقة.

واستمرت عملية وضع علامات مرئية على الخط الأزرق في النقاط غير المتنازع عليها. وقد واصلت اليونيفيل العمل على إضفاء أكبر قدر ممكن من المرونة على الآلية الثلاثية لكي تتيح للطرفين دراسة عدد أكبر من المسائل.

وظل موقف السكان المحليين حيال اليونيفيل إيجابيا بوجه عام. وإن كفالة حرية تنقل أفراد اليونيفيل وضمان أمنهم وسلامتهم أمران لا غنى عنهما من أجل التنفيذ الفعال للمهام

المنوطة بالبعثة. وتقع المسؤولية عن كفالة حرية تنقل أفراد اليونيفيل في منطقة عملياتها على عاتق السلطات اللبنانية في المقام الأول.

وفي ١٥ تموز/يوليه ٢٠١٥، بلغ مجموع عدد أفراد القوة ١٠ ٥٠١ من العسكرين. وبلغ عدد موظفي العنصر المدني لليونيفيل ٢٦٠ موظفا دوليا و ٥٨٥ من الموظفين الوطنيين.

وأود أن أعرب عن امتناني للبلدان الـ ٣٩ المساهمة بقوات في اليونيفيل على التزامها المتواصل. فقد أتاح هذا الالتزام، مقرونا بشراكة استراتيجية مع القوات المسلحة اللبنانية، إنجاح تنفيذ عدة جوانب رئيسية من القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦). إلا أنه مع اقتراب نهاية ولاية اليونيفيل، يبدو من الواضح أنه لا يزال يتعين القيام بمزيد من العمل.

وأود أن أعرب عن تقديري لرئيس البعثة وقائد قوة اليونيفيل، اللواء لوسيانو بورتولانو، ولجميع الأفراد العسكريين والمدنيين في القوة، لما يقومون به من عمل في جنوب لبنان خدمةً للسلام.

وفي ما يتعلق بالجوانب المالية لليونيفيل، فقد اعتمدت الجمعية العامة، بقرارها ٦٩/٣٠٢، مبلغا إجماليه قدره ٥٠٦,٣ ملايين دولار في الحساب الخاص لليونيفيل، وذلك للإنفاق على البعثة للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٥ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٦. وإذا قرر مجلس الأمن تمديد ولاية البعثة إلى ما بعد ٣١ آب/أغسطس ٢٠١٥، فسوف تقتصر كلفة الإنفاق على اليونيفيل على المبالغ التي وافقت عليها الجمعية.

وحتى ٢٤ تموز/يوليه ٢٠١٥، بلغت الاشتراكات المقررة غير المسددة للحساب الخاص لليونيفيل ٩٧,١ مليون دولار. وبلغ مجموع الاشتراكات المقررة غير المسددة لجميع عمليات حفظ السلام في نفس التاريخ ٣ ٢٣١,٤ مليون دولار. وفي ٢٤ تموز/يوليه ٢٠١٥، كانت المبالغ المستحقة للدول الأعضاء المساهمة بقوات في اليونيفيل ما مجموعه ٢٦,٩ مليون دولار. وتم تسديد تكاليف القوات والمعدات المملوكة للوحدات للفترتين المنتهيتين في ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٥ و ٣١ آذار/مارس ٢٠١٥، على التوالي، وفقا لجدول السداد الفصلي.

وعلى ضوء ما تقدم، أُوصي بأن يمدّد مجلس الأمن ولاية قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان لفترة أخرى مدتها ١٢ شهرا، تنتهي في ٣١ آب/أغسطس ٢٠١٦.

وأرجو ممتنا إطلاع أعضاء مجلس الأمن على هذه الرسالة.

(توقيع) بان كي – مون